

تقدم مرشحون وأحزاب شاركوا في الانتخابات التشريعية التي جرت في الجزائر في العاشر من مايو، بـ 561 طعناً بنتائج تلك الانتخابات بعد انقضاء المهلة القانونية لدى المجلس الدستوري.

ويمنح القانون الانتخابي الجزائري كل مرشح أو حزب قدم مرشحين إلى الانتخابات التشريعية حق الطعن في الاقتراع في مهلة انتهت أمس الخميس.

وحلت جبهة التحرير الوطني، الحزب الحاكم في الجزائر في المقدمة بفوزها بـ 122 مقعداً في المجلس الشعبي الوطني يليها التجمع الوطني الديمقراطي بسبعين مقعداً وتكتل الجزائر الخضراء (إسلاميون) بـ 74 مقعداً بحسب النتائج التي أعلنتها المجلس الدستوري الثلاثاء الماضي.

وتقاسم 27 حزباً سياسياً ونواباً مستقلون مقاعد المجلس الشعبي الوطني الـ 264. واحتج العديد من الأحزاب السياسية وخصوصاً الإسلاميين على نتائج اقتراع العاشر من مايو واتهموا المسلمين المتشدد عبد الله جاب الله رئيس أحد الأحزاب الإسلامية، جبهة العدالة والديمقراطية، السلطة بـ "تزوير" الانتخابات لصالح أحزاب "الإدارة" في إشارة إلى جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 19/05/2012

من موقع : موقع الشيخ الدكتور / محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com